الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مفوضية الاتحاد الأفريقي

الاجتماع الثلاثون للجنة الخبراء

الاجتماع السادس للجنة الخبراء

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا
24 – 27 آذار/ مارس 2011

Distr.: General

E/ECA/COE/30/2
AU/CAMEF/EXP/2(VI)
Date: 17 February 2011

Arabic
Original: English

استعراض الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا لعام 2010

أولاً – مقدمة

1 – واصلت أفريقيا الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في أعقاب الأزمة العالمية الأخيرة وعززته وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4,7 في المائة في عام 2010 مقارنة بـ 2,3 في المائة في عام 2009. وزاد أيضاً الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد في عام 2010 بنسبة 2,4 في المائة في القارة كلها. وزاد الانتعاش في البلدان المصدّرة للنفط بقوة أكبر من زيادته في البلدان المستوردة للنفط. وبالرغم من مخاطر الهبوط لا تزال احتمالات النمو في أفريقيا تتسم بالتفاؤل ومن المتوقع أن يصبح متوسط معدل النمو 5 في المائة في عام 2011.

2 – وتعزز الانتعاش بعدد من العوامل الإيجابية، بما في ذلك انتعاش الطلب على الصادرات وزيادة أسعار السلع الأساسية؛ وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل ولاسيما في الصناعات الإستخراجية وزيادة المعونة؛ وعودة السياحة؛ والاستثمار في البنية التحتية المرتبط بالسياسات المعاكسة للدورة الاقتصادية والتي اعتمدتها بلدان أفريقية كثيرة؛ وزيادة الأنشطة في قطاع الخدمات؛ ولاسيما في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وزيادة طلبات المستهلكين؛ وإنتاج محاصيل جيدة في بعض البلدان. وتتمثل الصفتان المميزتان للانتعاش الحالي مقارنة بحالات الانتعاش السابقة في سرعته وقوته الجديرة بالملاحظة.

3 – وبالرغم من وجود اختلافات ملحوظة فيما بين البلدان، انخفضت بصورة عامة معدلات التضخم في عام 2010. ووفقاً لذلك، كانت السياسة النقدية في معظم البلدان الأفريقية تكيفية أو محايدة. وزاد العجز في الميزانيات بسبب السياسات المالية التوسعية، الأمر الذي حث بعض البلدان على إتباع سياسة مالية متشددة وضبط أوضاعها المالية. وزاد العجز في الحساب الجاري زيادة طفيفة في عام 2010 مما يعزى بصورة جزئية إلى نمو الواردات بقوة مدعوماً باستثمارات عامة جريئة، وبزيادة الطلب الخاص وبالزيادة المستمرة في أسعار الأغذية والطاقة.

4 – ومع ذلك، لم يؤد الإنتعاش الاقتصادي في القارة بعد إلى تخفيض ذي مغزى في البطالة التي لا تزال مرتفعة، ولاسيما بين الشباب والفئات الضعيفة. ولقد أسفر ارتفاع مستوى البطالة وزيادة أسعار الأغذية عن وقوع اضطرابات سياسية واجتماعية في بعض البلدان الأفريقية مثل تونس والجزائر. وأسفر الافتقار إلى تنويع الاقتصاد على نحو ذي معنى ومواصلة الاعتماد إلى حد كبير على إنتاج السلع الأساسية وتصديرها عن انخفاض محتوى العمالة وضالة النتائج الاجتماعية للنمو في أفريقيا. الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تعزيز التحول الاقتصادي في أفريقيا كي يتسنى لها أن تحقق نمواً معجلاً ومستداماً وتحقق من ثم أهدافها للتنمية الاجتماعية.

ثانياً – تطورات الاقتصاد العالمي وآثارها في أفريقيا

5 – وعلى إثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أظهر الاقتصاد العالمي في النصف الأول من عام 2010 علامات تدل على الانتعاش. بيد أن هذه العلامات تضاءلت إلى حد ما في النصف الثاني من عام 2010. وظلت أوجه التباين في النمو باقية في عام 2010، ولاسيما بين البلدان المتقدمة النمو من جهة، والبلدان النامية والبلدان الناشئة، من الجهة الأخرى. وظل النمو متباطئاً في الاقتصادات المتقدمة النمو، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان الاتحاد الأوروبي، واستراليا، واليابان (صندوق النقد الدولي ، 2010 أ) . وأسفر عجز الميزانيات غير المحتمل وضعف المواقف المالية، نتيجة لعمليات إنقاذ المؤسسات المالية، عن أزمة دين سيادي حادة في الاتحاد الأوروبي في عام 2010.

6 – واستجابت بعض البلدان الأوروبية لأزمة الدين السيادي باعتماد تدابير توحيد مالي صارمة، تمثلت بصورة جزئية في تخفيض الإنفاق العام. وأدى التوحيد المالي إلى إلغاء كثير من فرص العمالة في قطاع الخدمة العامة، وتفاقم معدل البطالة

المرتفع أصلاً، وتسبب ضبط الأوضاع المالية في بطء وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، وبطء وتيرة نمو الاقتصاد العالمي. وانتعشت بقوة اقتصادات نامية واقتصادات ناشئة، ولاسيما الصين والهند. بيد أنه من المتوقع أن يتباطأ النمو فيهما أيضاً في عام 2011.

7 – وانخفض العجز التجاري في الاقتصادات المتقدمة النمو عن مستوياته في عامي 2008 و 2009 . وتمثلت القوة الدافعة لذلك في انكماش الواردات بدرجة كبيرة عن الصادرات. ومن المتوقع أن يظل المعدل الحالي لأرصدة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المتقدمة النمو مستقراً بصورة نسبية، بفائض نسبته 0,3 في المائة في عام 2010 وفائض نسبته 0,1 في المائة في عام 2011. (صندوق النقد الدولي، 2010 أ) وتخفي هذه التطورات بعض الاختلافات فيما بين هذه المجموعة من البلدان.

8 – وبلغ العجز التجاري في الولايات المتحدة نسبة 3.2 في المائة في عام 2010 ولكن من المتوقع أن ينخفض إلى نسبة 2,6 في المائة في عام 2011. ويدل ذلك بصورة جزئية على ضعف إنفاق الأسر المعيشية. وبسبب عدم اليقين الاقتصادي والميزانيات المتدهورة، تخفض الأسر المعيشية في الولايات المتحدة إنفاقها حاليا وقد يؤدي ذلك إلى تخفيض العجز التجاري. ويكاد الحساب الجاري لمنطقة اليورو ، بأسرها أن يكون متوازناً في عامي 2010 و 2011، مع وجود اختلافات في الأداء في المنطقة. ولا تزال المانيا تحقق فائضاً كبيراً في الحساب الجاري، في حين سجلت اليونان والبرتغال، الدولتان الواقعتان في صلب أزمة الدين السيادي في منطقة اليورو، عجزاً بأرقام ثنائية في عام 2010 (صندوق النقد الدولي 2010 أ).

9 – وزادت الحالة سوءاً في أرصدة الحساب الجاري في البلدان الناشئة والبلدان النامية في عام 2010. ومن المتوقع أن يحدث الشيء نفسه في عام 2011 مما يعزى بصورة جزئية إلى زيادة نمو الواردات مدعوماً بالمنشطات المالية المنفذة في هذه البلدان. ولكن توجد بعض الاستثناءات. ولقد سجلت الصين فائضاً في الحساب الجاري بنسبة 4,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. ومن المتوقع أن يزيد هذا الفائض إلى 5.1 في المائة في عام 2011، بالرغم من أن حجمه سيظل أقل من المستويات ذات الأرقام الثنائية التي سجلت قبل الأزمة الاقتصادية والمالية.

10 – وفي أثناء الأزمة المالية العالمية، أسفر انخفاض الطلب من الاقتصادات المتقدمة النمو عن هبوط مؤشر أسعار السلع الأساسية بنسبة 56 في المائة من أعلى مستوى له في تموز/ يوليه 2008. وبدأ انتعاش مؤشرات أسعار السلع الأساسية في شباط / فبراير 2009. وبحلول نهاية أيلول/ سبتمبر 2010 ، انتعش المؤشر بنسبة 53 في المائة تقريباً من أقل مستوى له في عام 2009، ويعزى الفضل في ذلك إلى زيادة الطلب من الاقتصادات الناشئة النامية بسرعة والاقتصادات النامية (صندوق النقد الدولي، 2010 ب).

11 – وزادت أسعار معظم السلع الأساسية في عام 2010، ولكن تنوعت الاختلافات ودرجة الحساسية في السلع الأساسية إزاء الصدمات الاقتصادية. وكانت أسعار الأغذية هي الأسعار الأكثر استقراراً، في حين شهدت أسعار المعادن أكبر قدر من التذبذبات، وتبعتها أسعار الطاقة. وترتبط أسعار النفط إلى حد كبير بأسعار سلع أساسية أخرى. وبسبب زيادة أسعار النفط بصورة مضطردة ، من المتوقع أن تتمتع البلدان الأفريقية المصدرة للنفط في عام 2011 بإنتعاش اقتصادي راسخ ومطرد.

12 – وتركت تطورات الاقتصاد العالمي آثارا هامة في البلدان الأفريقية بصورة عامة، وبطبيعة الحال تختلف التفاصيل المحددة المتعلقة باتجاهات وأحجام هذه الآثار فيما بين البلدان. وأسفرت زيادة الطلب على السلع الأساسية وزيادة

أسعارها عن نمو سريع في صادرات أفريقيا ومخرجاتها في عام 2010. ولكن من المحتمل أن تحتفظ هياكل الإنتاج والتصدير ذات النطاق الضيق في القارة بمواطن ضعفها التاريخية إزاء الصدمات الخارجية.

13 – وأسفرت الزيادة الاسمية في أسعار السلع الأساسية عن تحسن معدلات التبادل التجاري فضلاً عن تحسن الأرصدة الخارجية في عام 2010 في كثير من البلدان الأفريقية المصدرة للسلع الأساسية. ومن المتوقع أن يواصل معظم مصدري النفط في القارة تحقيق فائض في الحساب الجاري في عام 2011. وعلى سبيل المقارنة، سوف تزداد أرصدة الحسابات الجارية سوءا في البلدان الأفريقية المستوردة للنفط.

14 – وسوف تشكل أيضاً أسعار الحبوب الآخذة في الزيادة تحديات جسيمة للجهود المبذولة من أجل القضاء على الجوع ولاسيما في البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل التي تعتمد إلى حد كبير على واردات الأغذية.

15 – لم تهبط تدفقات التحويلات إلى أفريقيا بقدر ما كان متوقعاً لها ولكن كان نموها المتوقع بنسبة 5 في المائة خلال الفترة 2010 –2011 أقل بكثير من معدلات نموها قبل الأزمة. وبالمثل، ربما تنخفض المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا بسبب صعوبة الأحوال الاقتصادية في بعض البلدان المانحة، الأمر الذي سوف تترتب عليه نتائج سلبية هامة فيما يتصل بإنفاق الحكومات في بلدان أفريقية كثيرة في عام 2011 وما بعده.

ثالثاً – الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام 2010

انتعش النمو الاقتصادي في أفريقيا من الأزمات المالية والاقتصادية

16 – انتعش النشاط الاقتصادي عبر أفريقيا في عام 2010. وفي حين استعادت معظم الاقتصادات قدرا من الدينامية التي فقدتها في عام 2009، تباينت سرعة الانتعاش عبر البلدان والمناطق. وانتعشت البلدان المصدرة للنفط (5,4 في المائة) بقوة أكبر من البلدان المستوردة للنفط (3,9 في المائة) مما أسفر عن تكريس الاتجاه الذي ساد في العقد الماضي (الشكل 1). وثمة خاصية هامة للنمو في البلدان المصدرة للنفط تتمثل في بروز أهمية القطاع غير النفطي، بزيادة مستدامة في حصته في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة الماضية. وتنم قوة القطاع غير النفطي عن الجهود المبذولة حالياً في البلدان المصدرة للنفط والرامية إلى تنويع اقتصاداتها. وفي الحقيقة، تم تسجيل نمو سريع في القطاع غير النفطي وغير المعدني في البلدان المنتجة للنفط والبلدان غير المنتجة للنفط، على حد سواء، وإذا استمر الحال على هذا المنوال، فمن المنتظر أن تصبح أفريقيا القارة الأسرع نمواً في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

الشكل 1 – النمو في أفريقيا، البلدان المصدرة للنفط مقابل البلدان المستوردة للنفط، 2008–2010 (بالنسبة المئوية)

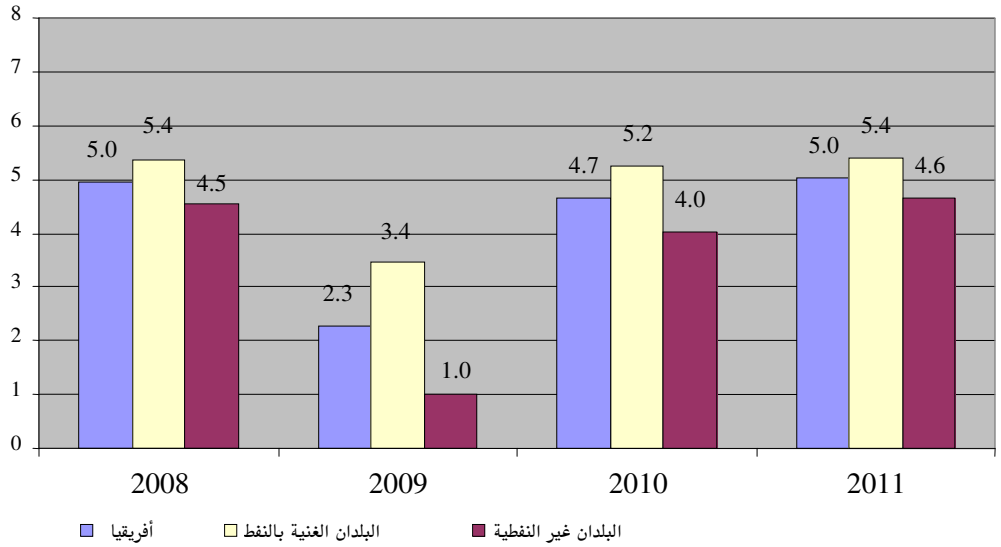

المصدر: حسابات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى قواعد بيانات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2010

17 – ويرتبط انتعاش أفريقيا أيضاً بزيادة ملحوظة في تدفقات رأس المال الخاص. ولقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة للاهتمام المتزايد بقطاع المعادن، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي في قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2010). وظلت التحويلات تشكل ثاني أهم مصدر لتدفقات رأس المال إلى أفريقيا بعد الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت زهاء نسبة 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا في عام 2010. وزادت تدفقات المعونة إلى أفريقيا بنسبة 4 في المائة في عام 2010 بالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجه بلدانا مانحة كثيرة ومع ذلك لا تزال بعض البلدان الأفريقية تستفيد من تخفيف عبء الدين.

18 – وواصلت بلدان أفريقية كثيرة إتباع سياسات مالية ونقدية توسعية في عام 2010 وحققت أرصدة ثابتة ومستدامة داخلية وخارجية. وهذا دليل على استمرار الإدارة الاقتصادية الجيدة في القارة. ويعد تحسن إدارة الاقتصاد الكلي – بما في ذلك إدارة سعر الصرف ومخصصات الميزانية – من بين العوامل التي ساعدت بلدان أفريقية كثيرة، بما في ذلك بعض البلدان التي تتوفر لها موارد طبيعية محدودة بصورة نسبية، في تحقيق نمو بمعدلات عالية والمحافظة عليه مع تنويع المنتجات والصادرات بصورة ملحوظة خلال العقد الماضي.

19 – وأجمالاً، شمل تنويع الصادرات المنتجات التقليدية والمنتجات غير التقليدية، على حد سواء، من قبيل الزهور والمصنوعات، والخدمات التجارية والسياحة. وكانت أفريقيا المنطقة الوحيدة في العالم التي حققت معدل نمو في مجال السياحة بنسبة تسعة في المائة في عام 2010 ومرد ذلك بصورة جزئية إلى الزخم الذي نجم عن الترويج في سائر أنحاء العالم لبطولة كأس العالم التي نظمها الاتحاد الدولي لرابطة كرة القدم (الفيفا) عام 2010 في جنوب أفريقيا، والانتعاش

الاقتصادي في البلدان المرسلة للسياح. ومن المنتظر أن تكون توقعات نمو السياحة في عام 2011 إيجابية (مقياس السياحة العالمي 2010).

استمرار التعاون في أداء النمو بدرجة كبيرة في المناطق دون الإقليمية والبلدان

20 – وإضافة إلى الاختلافات بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط، تخفي أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي لأفريقيا اختلافات هامة فيما بين المناطق والبلدان. ومن بين مناطق أفريقيا الخمس، كان أفضل أداء في عام 2010 في منطقة شرق أفريقيا (6,8 في المائة) ومنطقة غرب أفريقيا (6 في المائة) وتبعتهما منطقة شمال أفريقيا (4,7 في المائة) ، المنطقة دون الإقليمية الرئيسية المنتجة للنفط، ومنطقة وسط أفريقيا (4,3 في المائة) ومنطقة الجنوب الأفريقي (3,3 في المائة) (الشكل 2).

الشكل 2 – أداء النمو على الصعيد دون الإقليمي 2008 – 2010 (بالنسبة المئوية)

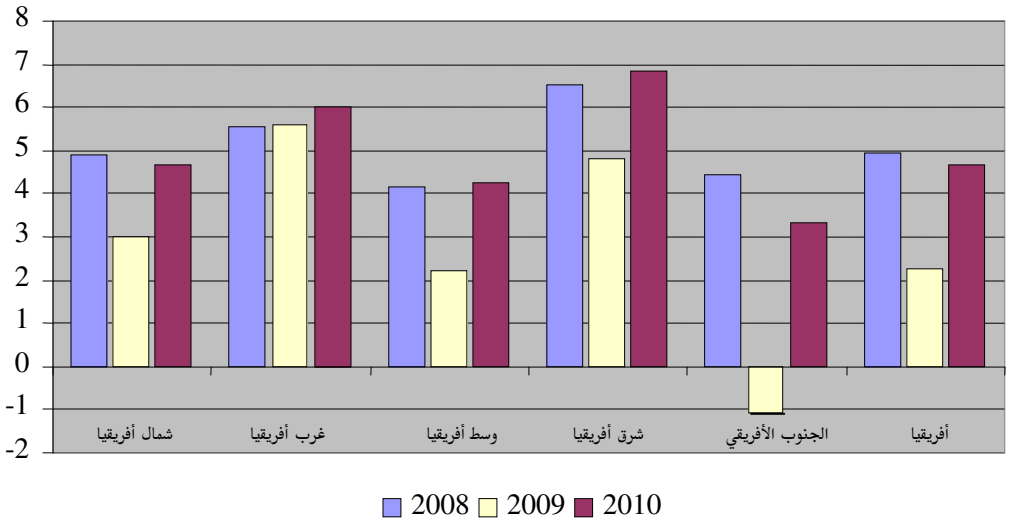

المصدر: حسابات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى قواعد بيانات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2010

غرب أفريقيا

21 – تحسن الأداء الاقتصادي في معظم بلدان غرب أفريقيا في عام 2010 وتضمنت عوامل النمو الهامة ارتفاع أسعار النفط وإيراداته إضافة إلى زيادة النشاط غير النفطي في (نيجيريا)، وزيادة النشاط في قطاعات التشييد والخدمات في (غانا)، وقوة أداء قطاعي الزراعة والتعدين في (سيراليون) وزيادة عائدات صادرات المطاط في (ليبيريا). وسجلت غينيا والنيجر معدلات نمو إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي ومن المنتظر أن تسجلا معدلات إيجابية في عام 2010.

22 – ولكن تبين أن نموها كان ضعيفاً بالنظر إلى استمرار الاضطرابات السياسية وعدم الأمن مما أدى إلى الحد من فرص تحقيق انتعاش اقتصادي ذي معنى. وفي عام 2010 تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة، كوت ديفوار، مما يعزى بصورة جزئية إلى حالات العجز في الطاقة وحالة الغموض السياسي التي سادت في البلد قبل

الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 وبعدها. ومن المحتمل أيضاً أن يقوض النزاع بشأن نتائج الانتخابات الرئاسية وانعكاساتها في مجالي السياسة والأمن أداء النمو في كوت ديفوار في عام 2011.

شرق أفريقيا

23 – واصلت منطقة شرق أفريقيا نموها القوي بنفس مستوى عام 2009 بفضل أداء النمو المتميز في بلدان مثل إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا. وسجلت هذه البلدان زيادة ملحوظة في قطاع الخدمات الصناعية وخاصة في قطاع الاتصالات والتشييد، ومن العوامل الإضافية الداعمة للنمو في البلدان الأسرع نمواً في المنطقة دون الإقليمية زيادة الإنتاج الزراعي (إثيوبيا) ومخرجات التعدين الأخذة في الزيادة (تنزانيا)، و استمرار الاستثمارات القوية في تطوير البنية التحتية التي يمولها المانحون (إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة). واكتسب أيضاً انتعاش النمو في أماكن أخرى من المنطقة زخما في عام 2010 على غرار ما حدث في موريشيوس وكينيا. وواصل المأزق السياسي المستمر في مدغشقر تأثيره السلبي في النشاط الاقتصادي، مما أسفر عن هبوط ناتجها المحلي الإجمالي للسنة الثانية على التوالي.

شمال أفريقيا

24 – انتعشت بقوة معظم بلدان منطقة شمال أفريقيا في عام 2010. وانتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملحوظة في ليبيا وموريتانيا، بفضل زيادة إنفاق حكومتيهما والنشاط القوي في قطاعات من قبيل الزراعة والتشييد والتعدين في البلد الأخير. واحتفظ الاقتصاد المصري بزخم نموه الذي اكتسبه في السنوات الأخيرة، بفضل استمرار آثار الطلب الإيجابي الممتدة المترتبة على السياسة المالية التوسعية. وبالمثل، تسارع النمو الاقتصادي في السودان، مما يدل بصورة جزئية على النمو القوي في قطاع الخدمات. وانتعش أيضاً نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس بزيادة المخرجات الصناعية والاستثمارات، بالرغم من أن انتعاشها كان محدوداً بسبب الانتعاش المتواضع في بلدان الاتحاد الأوروبي شركائها التجاريين الرئيسيين. وتضاءل النمو الاقتصادي في المغرب، بالرغم من أنه لا يزال قوياً بصورة نسبية، بسبب هبوط الإنتاج الزراعي بعد إنتاج محصول وافر في الفترة 2008– 2009 .

الجنوب الأفريقي

25 – إجمالاً، تمتعت منطقة الجنوب الأفريقي بنمو قوي خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2010، بفضل عائدات بطولة كأس العالم التي نظمها الاتحاد الدولي لرابطة كرة القدم (الفيفا) في (جنوب أفريقيا)، وقوة الصادرات وزيادة الأنشطة في قطاعي التعدين والصناعة التحويلية. بيد أن زخم النمو فقد بعض القوة خلال الربع الأخير من عام 2010، بسبب ضعف الاستهلاك الخاص. وفي عام 2010 احتفظت زامبيا وملاوي وموزامبيق بمعدلات نمو بلغت زهاء نسبة 6 في المائة أو أكثر بسبب زيادة مخرجات التعدين في البلدان الثلاثة كلها ووفرة المحاصيل في زامبيا وموزامبيق وشهد النشاط الاقتصادي انتعاشاً تاماً في بوتسوانا وناميبيا، حيث زادت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عن مستوياتها قبل الأزمة، أو وصلت إلى تلك المستويات ذاتها ويرجع الفضل في ذلك بصورة رئيسية إلى الطلب العالمي على المعادن. وحافظت زمبابوي أيضا على زخم انتعاشها. واستفاد النمو في زمبابوي بعدد من العوامل بما في ذلك وجود بيئة محسنة للاقتصاد الكلي، وزيادة القدرة الصناعية ومخرجات التصنيع والسياحة.

وسط أفريقيا

26 – في المتوسط كانت معدلات النمو متواضعة، في منطقة وسط أفريقيا حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 3,7 في المائة في عام 2010 بعد أن كانت نسبته 2,5 في المائة في عام 2009 وحققت جميع بلدان المنطقة، باستثناء جمهورية الكونغو زيادة بأقل من نسبة 5 في المائة في عام 2010، مما يعزى بصورة رئيسية إلى الافتقار إلى تنويع الصادرات، واستمرار الحالة السياسية والأمنية الهشة في جمهورية أفريقيا الوسطى وهبوط إنتاج النفط في غينيا، الاستوائية، وغابون، والكاميرون، بالرغم من استمرار التوسع بقوة في قطاعاتها غير النفطية وزيادة نشاط التعدين. وانخفضت مخرجات النفط في هذه البلدان بسبب هبوط قدرة الإنتاج في بعض حقول النفط الموجودة حالياً.

كان انتعاش أفريقيا خاليا بدرجة كبيرة من إيجاد فرص العمل

27 – تبين الأدلة غير الرسمية والبيانات المستحدثة المحدودة بشأن البطالة أن نمو الوظائف وإيجادها في القارة في عام 2010 كان مُخيباً للآمال بصورة عامة، ولاسيما في ضوء إنتعاش نمو المخرجات بقوة، الأمر الذي أدى إلى استمرار الصفة الهامة التي اتسمت بها فترة النمو الأخيرة في مختلف أرجاء أفريقيا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، 2010). وإضافة إلى نوعية التعليم، ساهم الهيكل الاقتصادي في البلدان الأفريقية الذي يستند إلى قاعدة ضعيفة في زيادة مستويات البطالة.

28 – وظلت فرص العمل محدودة في البلدان التي كانت قطاعاتها الاستخراجية الكثيفة رأس المال بمثابة القوة المحركة لانتعاشها الاقتصادي مع وجود عدد قليل من الصلات بين المدخلات والمخرجات فيما بين تلك القطاعات وبقية الاقتصاد. ونجم عن ضيق قاعدة النمو وسرعة نمو السكان وأوجه القصور في أسواق العمل استمرار هبوط معدلات النمو في أفريقيا عن معدل النمو المطلوب لإيجاد فرص العمل الملائمة وتخفيف حدة الفقر (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الإتحاد الأفريقي، 2010).

29 – ولا تزال فرص إيجاد الوظائف محدودة أيضاً في بعض البلدان بسبب الانتعاش المتواضع إلى حد ما، مع انخفاض سرعة النمو الاقتصادي إلى مستوى أقل مما هو مطلوب لإحداث أثر ذي شأن فيما يتصل بالبطالة. وثمة مثال على ذلك جنوب أفريقيا التي فقدت آلاف الوظائف عندما اقتصادها في حالة من الركود في عام 2009، ولم ينتعش في عام 2010 بسبب تواضع وتيرة نموه.

30 – بيد أن معدل البطالة قد هبط بالفعل في عدد قليل من البلدان الأفريقية مثل مصر وموريشيوس، بالرغم من كونه هبوطاً معتدلا بسبب انتعاش النمو بقوة محدودة وطبيعة القطاعات الداعمة له (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ، 2010). ولا تزال البطالة بين الشباب في أفريقيا عند معدلها المرتفع الذي بلغته في العقد الأخير وهو زهاء 18 في المائة ولا يزال الشبان يواجهون عقبات عسيرة فيما يتصل بالحصول على عمالة لائقة. وهذه الحالة الخطيرة بصفة خاصة المتمثلة في البطالة بين الشباب تسبب مصدراً للقلق. وتدل موجة عدم الاستقرار السياسي التي حدثت أخيراً في شمال أفريقيا على مدى حدة هذه الحالة.

رابعاً– الإختلالات في الاقتصاد الكلي ناجمة إلى حد كبير عن صدمات السلع الأساسية

تدهور العجز في الحساب الجاري بدرجة طفيفة

31 – وبصورة عامة زاد العجز في الحساب الجاري بدرجة طفيفة في أفريقيا في عام 2010، من نسبة 1,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 2,1 في المائة في عام 2010 (الشكل 3). وزاد العجز في الحساب

الجاري بدرجة متواضعة في البلدان المستوردة للنفط مما يعزى بصورة جزئية إلى نمو وارداتها بقوة مدعوماً ببرامج استثمار جريئة بقيادة الحكومة، وبزيادة الطلب الخاص، وبأسعار النفط والطاقة الآخذة في الزيادة. ومع ذلك وبفضل ترسيخ الانتعاش لدى شركاء التجارة الرئيسيين، انتعشت إيرادات التصدير في هذه المجموعة من البلدان ولكن بخطى أبطأ بكثير من خطى انتعاش الواردات. وإجمالاً، حققت البلدان المستوردة للنفط والخارجة من الصراع (بوروندي وليبيريا ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية) والبلدان المنتمية للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي أكبر عجز في الحساب الجاري.

32 – وتشمل العوامل الرئيسية لهذه الحالة زيادة الواردات من السلع الرأس مالية والأغذية إضافة إلى ضعف القدرة التصديرية في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراعات، والعجز الكبير والتخفيضات الحادة في التحويلات في بلدان الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي وانخفاض المدفوعات من هذا الاتحاد الجمركي. ويخفى متوسط البلدان المستوردة للنفط العجز الآخذ في الانكماش في الحساب الجاري في بعض البلدان المنتجة للمعادن مثل بوركينافاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة ومالي. واستفادت هذه البلدان من معدلات التبادل التجاري المحسنة ويرجع الفضل في ذلك بصورة جزئية إلى ارتفاع أسعار الذهب، الذي يمثل أحد صادراتها الرئيسية.

الشكل 3 : اتجاهات الحسابات الجارية 2008 – 2010

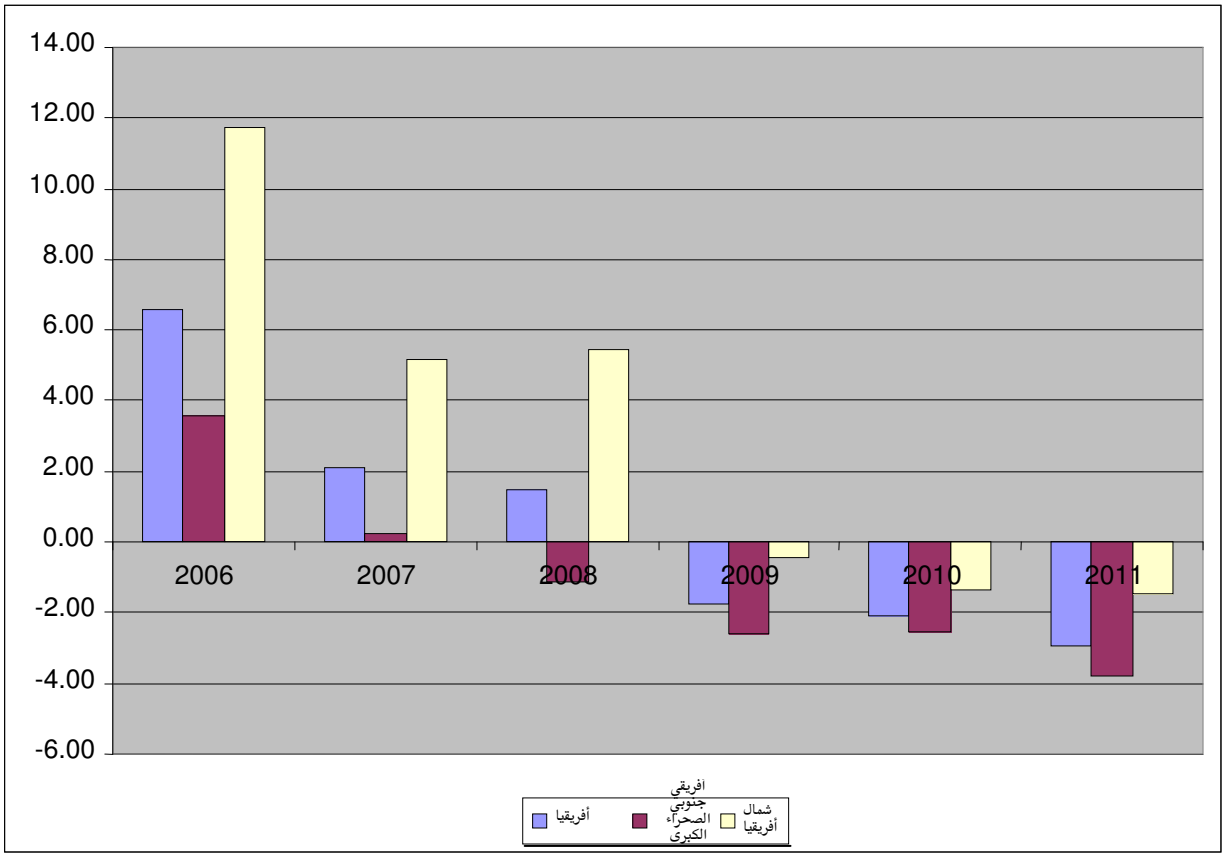

المصدر: حسابات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى قواعد بيانات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق النقد الدولي، تشرين الثاني / نوفمبر 2010

33 – وفضلا عن البلدان المنتجة للذهب، كانت البلدان التي شهدت تحسناً في أرصدة حساباتها الجارية في أغلب الأحيان هي البلدان المصدرة للنفط. ولقد تحسن الموقف الخارجي لهذه المجموعة من البلدان في عام 2010 بفضل زيادة

الطلب على النفط وزيادة أسعاره. وإضافة إلى ذلك ساعدت أيضاً زيادة إيرادات التصدير، والتدفقات الداخلية المتزايدة من التحويلات الجارية المرتبطة بمدفوعات صندوق النقد الدولي في تحقيق فائض في أرصدة الحساب الجاري في عام 2010 في بعض البلدان.

34 – وأسفر انتعاش التدفقات الداخلية الخاصة ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الاقتصادات الأفريقية الأكثر تقدماً، المستمد بصورة جزئية من فوارق الفوائد والنمو بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة النمو، عن ارتفاع سعر العملات الاسمي بمبالغ مختلفة. وأدى هذا الارتفاع مشفوعاً بمعدلات تضخم عالية بالمقارنة مع معدلات شركائها التجاريين إلى ارتفاع طفيف في معدلات سعر الصرف الحقيقية في بلدان مثل مصر وجنوب أفريقيا ونيجيريا في عام 2010.

استمرار كبح جماح التضخم بصورة عامة في أرجاء القارة

35 – انخفض التضخم في أفريقيا من نسبة 8,3 في المائة في عام 2009 إلى نسبة 7,2 في المائة في عام 2010 ومن المتوقع أن ينخفض كذلك إلى نسبة 6,4 في المائة في عام 2011. ويدل هذا الاتجاه على زيادة إمدادات المنتجات الزراعية في بعض البلدان، وقوة بعض العملات، والقدرات المتزايدة، والضغوط التنافسية في أرجاء القارة. وانخفضت أسعار السلع الاستهلاكية في بلدان كثيرة يوجد معظمها في شرق أفريقيا وجنوبيها (على سبيل المثال أوغندا وزامبيا)، ومرد ذلك بصورة جزئية إلى اعتدال أسعار الأغذية بدرجة كبيرة قبل الربع الأخير من عام 2010. وساهمت الأحوال المناخية الجيدة في هذه البلدان في إنتاج محاصيل جيدة وزيادة إمدادات الأغذية.

36 – وانخفض التضخم أيضاً في بلدان مثل غانا، حيث أدى استقرار العملة المحلية، السيدي الغاني، إلى انحسار الضغوط التضخمية المرتبطة بزيادة النفقات الحكومية وزيادة الأجور . وفي أماكن أخرى، أسفر التنافس الشديد في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية عن تخفيض كبير في أسعار الخدمات في بلدان مثل غابون، في حين تسببت القدرات الزائدة في القطاعات المنتجة في الحيلولة دون زيادة أسعار السلع الاستهلاكية في جنوب أفريقيا.

37 – وفي حين خفت الضغوط التضخمية في غالبية البلدان الأفريقية، شوهدت اتجاهات تصاعدية في الأسعار في عدد قليل من البلدان بما في ذلك سيراليون وموزامبيق. وبصورة عامة، تنوعت الاتجاهات التضخمية في عام 2010 بدرجة كبيرة في ما بين البلدان بسبب عوامل مختلفة ومحددة لبلدان معينة في بعض الأوقات. وتشمل هذه العوامل، جملة أمور منها، زيادة الطلب المحلي في جمهورية الكونغو والجماهيرية العربية الليبية ونيجيريا، على سبيل المثال، وقوة الإنفاق العام في الجزائر، والآثار المتباطئة المترتبة على تخفيض قيمة العملة في أواخر عام 2009 وفرض ضرائب على السلع والخدمات في سيراليون، وانخفاض سعر الصرف في السودان وموزامبيق.

38 – وظلت أسعار الأغذية مستقرة في أفريقيا بل إنها انخفضت في بعض الحالات قبل الربع الأخير من عام 2010. ويتناقض ذلك مع الحالة التي سادت في السوق الدولية حيث شهدت أسعار الأغذية، ولاسيما أسعار القمح والأرز زيادة عامة بسبب زيادة الطلب وصدمات العرض. وتسببت الفيضانات في استراليا وتايلند وفيتنام في تأخير وتخفيض محاصيلها كما ونوعا. وأسفرت زيادة المنتجات الزراعية عن استمرار استقرار الأسعار في معظم البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى. وتعد منطقة شمال أفريقيا المنطقة الوحيدة التي شهدت زيادة كبيرة في الأسعار بسبب اعتمادها على واردات القمح.

ظل موقف السياسة النقدية استيعابياً أو محايداً في معظم الاقتصادات

39 – ونظراً لكبح جماح التضخم وضرورة حفز الطلب المحلي والعناية بالانتعاش ظل موقف السياسة النقدية استيعابياً أو محايداً، في غالبية البلدان الأفريقية. وعلى سبيل المثال، وفرت التوقعات بحدوث تضخم معتدل مجالا كافياً للمصرف الاحتياطي في جنوب أفريقيا بحيث تسنى له أن يواصل سياسة تخفيف القيود النقدية بهدف دعم الانتعاش.

40 – وفي المقابل، شوهدت سياسات نقدية متشددة في إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، وإتبع المصرفان المركزيان في إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إجراءات لتقييد نمو المعروض النقدي كوسيلة لإحكام القبضة على التضخم. وبغية الحد من الضغوط التضخمية كنتيجة لقوة أداء القطاع العقاري وزيادة إنفاق الحكومة، زاد المصرف المركزي في نيجيريا معدلات سياسته الرئيسية في أيلول/ سبتمبر 2010 وانخرط في عمليات السوق المفتوحة للسيطرة على السيولة.

41 – ويتمثل أحد التحديات التي واجهت السياسة النقدية، ولاسيما في بعض البلدان التي اتبعت مواقف لسياسة نقدية توسعية أو محايدة، في ضعف أثر تخفيض معدلات الفائدة في قطاع العقارات. وبالرغم من إنخفاض معدلات الفائدة بصورة نسبية في كثير من البلدان، ظل الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص راكداً، لأن المصارف التجارية تصرفت بحذر في ظل حالة عدم اليقين في أوضاع الاقتصاد العالمي.

ساهم استمرار تحرر السياسة المالية في تدهور الأرصدة المالية

42 – تدهور الرصيد المالي بصورة عامة بدرجة طفيفة في أفريقيا في عام 2010، من العجز بنسبة 5,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى عجز بنسبة 5,8 في المائة في عام 2010 ، مما يعزى بصورة رئيسية إلى الزيادة المستمرة في الإنفاق العام. واستمرت قوة الإنفاق المالي في غالبية البلدان، لأن الحكومات حافظت على النفقات ذات الصلة بالحوافز لاستيعاب آثار الاقتصاد العالمي والأزمة المالية الآجلة ولدعم الانتعاش القائم. وإضافة إلى ذلك، يدل الإنفاق الحكومي القوي نسبياً على وجود أنظمة أجور جديدة ومكلفة في القطاع العام فضلا عن الدفعات المالية الناجمة عن تكاليف العمليات الانتخابية، حيث أجريت حوالي عشر عمليات انتخابية في عام 2010.

43 – وكان إستمرار تحرر الموقف المالي أيضاً دليلا على الجهود المبذولة حالياً المكرسة لسد الثغرات في البنية التحتية ، بوصفها الركيزة اللازمة لخطط التنمية على الأجل المتوسط التي صاغها ونفذها عدد من البلدان. وترسخت هذه الجهود في ظل توافق الآراء المتزايد بشأن أهمية دور الدولة في توجيه الاقتصادات الأفريقية لكي تمضي على دروب التنمية المستدامة، ولاسيما مساهمة الدولة في بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية.

44 – وبالرغم من الانتعاش الاقتصادي وتزايد معدلات النمو، في عام 2010 واجهت معظم البلدان أوجه نقص في الإيرادات بأحجام متباينة، نظراً لاستمرار الإنفاق العام بمعدلات عالية بصورة نسبية. وكانت البلدان المنتمية للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، ولاسيما جنوب أفريقيا من البلدان التي عانت من أوجه نقص شديد في الإيرادات بسبب الهبوط الحاد في إيرادات الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي.

45 – وبالمثل، كانت الأرصدة المالية المتدنية والشواغل بشأن الاستدامة المالية والقدرة على تحمل الديون من الأسباب التي أدت إلى تغيير هدف السياسة المالية في بعض البلدان من إدارة الطلب في الأجل القصير إلى الاستدامة المالية في الأجل المتوسط. وقلص السودان وموريشيوس زيادة العجز المالي فيهما من خلال الجمع بين زيادة إيرادات الحكومة، التي تحققت عن طريق تعزيز قدراتها لإدارة الجمارك والضرائب، وتخفيض الإنفاق الاستنسابي. وتزمع جنوب أفريقيا، في إطار ميزانيتها للفترة 2010/ 2011، التي تم الإعلان عنها في شباط/ فبراير 2010 ، تنفيذ برنامج التوحيد المالي الذي يهدف إلى تحقيق نمو حقيقي في الإنفاق المالي من نسبة 2 إلى 3 في المائة في السنة.

خامساً – اتجاهات التنمية الاجتماعية في أفريقيا في عام 2010

46 – لم يؤد الانتعاش الاقتصادي والنمو المستدام في أفريقيا بعد إلى إحراز تقدم متناسب نحو تحقيق التنمية الاجتماعية، بما في ذلك على صعيد الكثير من المؤشرات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا لا يعني القول بأن أفريقيا لم تحقق أي تقدم. وفي الحقيقة، أحرزت معظم البلدان الأفريقية تقدماً إيجابياً بدرجات متفاوتة نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وحدث تخفيض ملحوظ في نقص التغذية وزاد القيد بالمدارس الابتدائية وتحسنت بعض المؤشرات الصحية. بيد أن معدلات الفقر، والوفيات النفاسية والبطالة لا تزال مرتفعة للغاية.

لا يزال التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية في أفريقيا غير مرضٍ

47 – ظل التقدم الشامل المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متفاوتاً في معظم البلدان الأفريقية في عام 2010 ومعرضاً لتحديات هائلة. وتتمثل أبرز أوجه التخلف في التنمية الاجتماعية في أفريقيا في بطء التقدم نحو تخفيف حدة الفقر المدقع. ولا يزال مستوى الفقر مرتفعاً بصورة مزمنة ولم يسفر النمو الاقتصادي الايجابي عن إيجاد فرص لوظائف ذات مغزى وزيادة الدخل للفئات الأفقر من السكان. وزادت نسبة السكان العاملين الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار في اليوم من نسبة 58 في المائة إلى 64 في المائة فيما بين عامي 2008 و 2009.

48 – وإضافة إلى ذلك، أسفرت الأزمة المالية العالمية عن هبوط في إنتاجية العامل. وتتعرض نسبة 63,5 في المائة من السكان العاملين في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى لخطر الهبوط إلى ما دون خط الفقر المدقع في عام 2011. ولن يكون بمستطاع أفريقيا أن تحقق تقدماً هاماً نحو تخفيف حدة الفقر المدقع إلا إذا تمكنت البلدان الأفريقية من ترجمة النمو الاقتصادي القوي نسبياً، على صعيد كل من الناتج المحلي الإجمالي الكلي والناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، إلى فرص لإيجاد العمالة وتحقيق مزايا لأفقر القطاعات في المجتمع.

49 – وفيما يتعلق بالقضاء على الجوع الشديد، سجلت بلدان أفريقية كثيرة هبوطاً في معدلات سوء التغذية خلال السنة الماضية. وزادت نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم من الطاقة الغذائية عن الحد الأدنى من 24 إلى 30 في المائة في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا حيث بلغت نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية أقل من خمسة في المائة. بيد أن هذا الاتجاه الإيجابي لا يزال عرضة للخطر المتمثل في أسعار الأغذية الدولية الآخذة في الزيادة.

50 – وأحرز تقدم هام في مختلف إرجاء القارة فيما يتعلق بالتعليم، وزاد معدل القيد بالمدارس الابتدائية بنسبة 18 في المائة فيما بين عامي 1999 و 2009. وثمة حالة جديرة بالملاحظة، تتمثل في إلغاء رسوم المدارس الابتدائية في بوروندي مما أسفر عن زيادة القيد بالمدارس الابتدائية منذ عام 1999 إلى ثلاثة أضعاف، وبلغت نسبته 99 في المائة في عام 2009.

51 – بيد أن بلدانا أفريقية كثيرة تواجه تحديات فيما يتعلق بتحسين نوعية التعليم. وتعد معدلات إتمام التعليم بالمدارس الابتدائية ونسبة عدد التلاميذ إلى المدرسين، وهي مؤشرات دالة على جودة التعليم، غير كافية. وبالرغم من إنجاز بعض التقدم، لا تزال معدلات إتمام التعليم بالمدارس الابتدائية عند زهاء نسبة 60 في المائة في معظم البلدان ولا يزال حجم الفصول الدراسية كبيرا جداً. ويعد التركيز المفرط على التعليم الابتدائي بالمقارنة مع المهارات التعليمية الأعلى

التي تحتاج إليها سوق العمالة أحد القوى المحركة الرئيسية للبطالة. ولقد سلمت بذلك قرارات الاتحاد الأفريقي بشأن العقد الثاني للتعليم (2007–2016) التي اعتبرت جميع مستويات التعليم عناصر هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

52 – وحدثت أيضاً في عام 2010 بعض التحسن فيما يتصل بتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. ويسير تحقيق التعادل بين الجنسين في المدارس الابتدائية وفقاً لما هو مرسوم، بالرغم من إنحرافه بشدة عن المسار في مستويات التعليم الأعلى. وثمة مجال رئيسي من مجالات النجاح في ما يتصل بتمكين المرأة يتمثل في تعزيز مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات وتحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين فيما يتصل بفرص الحصول على التعليم، وأحرزت البلدان تقدما في هذا الصدد. وحققت بعض بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبلدان جماعة شرق أفريقيا تقدماً ملحوظاً فيما يتصل بمشاركة المرأة في البرلمان بنسبة 30 في المائة أو أكثر. وللتدليل ببعض الأمثلة على ذلك كانت النسبة في رواندا (56,3 في المائة)، وموزامبيق، (39,2 في المائة) وجنوب أفريقيا (44,5 في المائة) وأوغندا (31,5 في المائة). وأحرزت رواندا تقدماً بدرجة أكبر حيث سجلت مستوى نسبته 56,3 في المائة (في مجلس النواب) بل إنها تجاوزت معدل البلدان الاسكندنافية وهو 45 في المائة [1] وتستخدم حكومة موزامبيق نظاماً للحصص (بحد أدنى نسبته 30 في المائة على جميع المستويات) لضمان التمثيل المنصف للمرأة في الحياة السياسية. بيد أن عدم المساواة بين الجنسين لا يزال يشكل قلقاً بصفة خاصة فيما يتصل بالعمالة والدخل.

53 – وأحرزت بلدان أفريقية كثيرة قدراً من التقدم نحو تحقيق أهداف معينة ذات صلة بالأهداف الإنمائية للألفية. لقد أنخفض المعدل الكلي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة من 180 حالة إلى 129 حالة وفاة من كل 1000 من المواليد الأحياء فيما بين عامي 1998 و 2008. وخفضت أثيوبيا وإريتريا وليبيريا ومدغشقر جميعها معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 50 في المائة أو أكثر. بيد أن أعلى معدلات وفيات الأطفال في العالم لا تزال توجد في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وفي عام 2009، توفى واحد من كل ثمانية أطفال قبل بلوغهم الخامسة من العمر. وتوجد جميع البلدان الـ 31 ذات معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة التي تتجاوز 100 وفاة من كل 1000 من المواليد الأحياء في عام 2009 في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. ولذلك وبالرغم من إنخفاض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى بنسبة 28 في المائة منذ عام 1990، لا يزال التحسن الذي طرأ غير كاف لتحقيق الغايات المحددة من في الأهداف الإنمائية للألفية.

54 – وفيما يتعلق بصحة الأمهات، لا يزال التقدم متفاوتاً أيضاً وتبين البيانات الحديثة المتوفرة انخفاضاً عاماً في الوفيات النفاسية في أرجاء العالم (الأمم المتحدة 2010). وأحرزت منطقتا وسط أفريقيا وشرق أفريقيا تقدماً ملحوظاً، حيث بلغت معدلات انخفاض الوفيات النفاسية فيهما نسبة 20 في المائة ونسبة 26,4 في المائة على التوالي فيما بين عامي 1980 و 2008. بيد أن معدلات الوفيات النفاسية في منطقة الجنوب الأفريقي زادت من 171 حالة وفاة من كل 100000 مولود حي في عام 1990 إلى 381 حالة وفاة من كل 100000 مولود حي في عام 2008 . وشهدت منطقة غرب أفريقيا أيضاً زيادة بنسبة 8,1 في المائة عن نفس الفترة. وككل حدث في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى فقط منذ عام 1980، هبوط بنسبة 3,3 في المائة في معدلات الوفيات النفاسية، ولا يقترب هذا التقدم بأية حال من التقدم اللازم لتحقيق الهدف 5 من الأهداف الإنمائية للألفية. وتوجد في أفريقيا، ثلاثة من البلدان الستة، التي تمثل نسبة 50 في المائة من جميع حالات الوفيات النفاسية على الصعيد العالمي، وهي نيجيريا وإثيوبيا وجمهورية الكونغو

[1] بيانات جمعها الاتحاد البرلماني الدولي استناداً إلى المعلومات التي قدمتها البرلمانات الوطنية في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010. http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm

الديمقراطية. وما لم ينصب تركيز الحكومات بصفة أساسية على صحة الأمهات في برامجها الصحية، ستظل أفريقيا القارة التي تتحمل أثقل أعباء الوفيات النفاسية في العالم كله.

55 – و لا يزال التحسن في مجال مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب كبيراً. وانخفضت حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة تزيد عن 25 في المائة في 22 من البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى فيما بين عامي 2001 و 2009. وفي نهاية عام 2009، كانت نسبة الأشخاص البالغين والأطفال الذين حصلوا على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة 37 في المائة من عدد الأشخاص البالغين والأطفال الذين كانوا مؤهلين للحصول على هذا العلاج، بالمقارنة مع نسبة 2 في المائة فقط في السنوات السبع السابقة. وانخفضت أيضاً الوفيات المرتبطة بالإيدز بنسبة 18 في المائة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى في السنة الماضية. وفضلاً عن ذلك، حدث تقدم ملحوظ فيما يتصل بالحد من حالات إصابة الأطفال دون سن 15 سنة، بفيروس نقص المناعة البشرية وأثره، وكانت الحالات الجديدة لإصابة الأطفال بهذا المرض أقل بنسبة 32 في المائة وكانت وفيات الأطفال المرتبطة بالإيدز اقل بنسبة 26 في المائة. ولكن بالرغم من تحسن فرص الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة وجهود الوقاية، ظل العدد الإجمالي للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا مرتفعاً حيث وصل إلى 22,5 مليون نسمة في عام 2009 (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (2010).

56 – وكان التقدم المحرز بصدد إتاحة فرص الحصول على مياه الشرب الآمنة والمرافق الصحية المحسنة في أرجاء أفريقيا، مما من شأنه أن يؤثر بصورة مباشرة على الحالة الصحية، مضطرداً في أنحاء أفريقيا. وفي عام 2008، تحسنت في تسعة بلدان أفريقية تغطية مياه الشرب المحسنة بنسبة تزيد عن 90 في المائة. وعلى سبيل المثال، حسنت موريتانيا تغطية إمدادات المياه من نسبة زهاء 40 في المائة إلى نسبة زهاء 60 في المائة فيما بين عامي 1990 و 2008. وبالمثل، حسنت أوغندا تغطيتها من نسبة 40 في المائة إلى نسبة 80 في المائة خلال الفترة ذاتها. وبالرغم من إحراز هذا التقدم، تفيد الأدلة بأن أوجه التفاوت في ما يتصل بإمكانية الحصول على مياه الشرب الآمنة والمرافق الصحية والنتائج لا تزال موجودة، استنادا إلى الشرائح الخمس من منحنى توزيع الدخل والموقع الجغرافي. وزاد متوسط الحصول على خدمات مياه الشرب الآمنة بـ 3,7 أضعاف في المناطق الحضرية للأسر المعيشية بالمقارنة مع نظيراتها في المناطق الريفية.

57 – وإجمالا، وبالرغم من أن أفريقيا أحرزت تقدماً هاماً نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية الإجتماعية الرئيسية، لا يزال التقدم الإجمالي متفاوتاً، وتواجه البلدان تحديات كثيرة لمواصلة مسارها على الدرب الصحيح. ومما يدعو إلى الإنشغال أن النمو الاقتصادي المستدام في كثير من البلدان الأفريقية لم يترجم إلى مكاسب هامة في مجال التنمية الاجتماعية. وبالرغم من ذلك من الضروري أن تحقق البلدان الأفريقية نموا كبيراً ومستداماً لكي يتسنى لها أن تعزز الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر وتنجز أهداف التنمية الاجتماعية الرئيسية الأخرى.

العوامل التي تؤثر في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الاجتماعية الأخرى

58 – يتأثر المعدل المتغير للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الاجتماعية الأخرى بثلاثة عوامل رئيسية. أولاً، لابد من معالجة سرعة وسمة النمو. وحسبما تبين آنفاً، تواصل معدلات النمو في معظم البلدان الهبوط إلى ما دون المستويات المطلوبة لكي يتسنى لأفريقيا أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وفضلاً عن ذلك، لا يزال نمو أفريقيا يعتمد إلى حد كبير على قطاع السلع الأساسية الرئيسية الذي يتسم بإنخفاض مرونة العمالة. وثانياً، وربما يكون هذا هو العامل الأكثر أهمية في بعض الحالات، يتطلب التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية التزاماً سياسياً

قوياً. ولابد أن تمنح الحكومات مسألة التنمية الاجتماعية أولوية عالية في خططها لكي تنجح في تسخير النمو الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية.

59 – وبالمثل، من الضروري توفير موارد ملائمة. ويدل على ذلك التقدم المحرز في مجال التعليم بسبب التزام الحكومة بزيادة القيد في المدارس الابتدائية. ولقد سجلت البلدان التي خصصت نسبة 50 في المائة على الأقل من ميزانيتها للتعليم الابتدائي أسرع معدل للنمو. وعلى سبيل المثال، زادت معدلات القيد في المدارس الابتدائية في موريتانيا من نسبة زهاء 38 في المائة في عام 1991 إلى نسبة 81 في المائة في عام 2007 مما يعزى بصورة جزئية إلى تخصيص زهاء نسبة 60 في المائة من إجمالي النفقات التعليمية للتعليم الابتدائي.

60 – وثالثاً، أفريقيا هي القارة التي تسود فيها معدلات عالية لعدم المساواة قياساً بمؤشرات كثيرة، حيث لا تفوتها في ذلك سوى أمريكا اللاتينية. وإضافة إلى معدلات عدم المساواة العالية تاريخياً فيما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، تتصف أفريقيا بأنها القارة التي تسود فيها معدلات أفقية عالية من عدم المساواة، ويتضح ذلك من استثناء فئات مجتمعية كثيرة من المشاركة بنشاط في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كثير من البلدان. ومن شأن ارتفاع معدلات عدم المساواة وحقيقة تركز النمو في قطاعات محصورة أن يقلل أثر النمو الاقتصادي في النتائج الاجتماعية.

61 – وبالفعل، فإن ثمة تحد هام يتمثل في الحد من عدم المساواة فيما يتصل بإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية ومن ثم نتائج التنمية، بما في ذلك قطاعي الصحة والتعليم. وثمة خطر جسيم يتمثل في التخلي عن الفقراء، لأن معظم الغايات هي معدلات وطنية. وتفسر أوجه عدم المساواة هذه إلى حد كبير أسباب تباطوء نمو المنطقة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة من الأهداف الإنمائية للألفية، وثمة أدلة قوية على أن المجتمعات التي تسود فيها المساواة تتمتع بصحة أكبر (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا 2010 أ).

62 – والتكلفة المتكبدة للحصول على الخدمات العامة عنصر هام أيضاً لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وتتجلى هذه الظاهرة في بطء التقدم المحرز نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الخدمات الصحية. فالأهداف الصحية الأكثر تكلفة على المستهلك الفقير هي التي شهدت أقل قدر من التقدم. ومن الجهة الأخرى، يبدو أن التمويل المخصص لأمراض محددة، عن طريق الصناديق الرأسية، يؤثر بصورة إيجابية في معدلات التقدم. وعلى سبيل المثال، يعتمد التمويل الذي يمكن التنبؤ به والملائم من أجل التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب(الإيدز)، على توفير العلاج المجاني ويؤثر بصورة إيجابية في التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف. وبالمستطاع رؤية هذه الظاهرة فيما يتعلق بالسل والملاريا.

63 – وللإيجاز، لا يزال الفقر يمثل عاملا هاماً من عوامل التنمية الاجتماعية في القارة. ومن ثم يتعين أن تتصدى أفريقيا للفقر لكي يتسنى لها أن تحقق أهدافها في مجال التنمية الاجتماعية. وتتمثل إحدى استراتيجيات الخروج من الفقر في العمالة. ونظراً لانخفاض مرونة العمالة فأن نمو أفريقيا الذي حدث مؤخراً كان خالياً إلى حد كبير من إيجاد فرص الوظائف. ولذلك يتعين أن تعزز القارة النمو الذي يقوم على أساس قاعدة عريضة بغية الحد من البطالة وتخفيف حدة الفقر وتعزيز التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الأخرى.

سادساً – النظرة المستقبلية لعام 2011 مواتية، ما لم تحدث صدمات خارجية

64 – من المتوقع أن تظهر الاقتصادات الأفريقية علامات متواصلة تنم عن قوتها وإتساع نطاقها في عام 2011، حيث يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا من نسبة 4,7 في المائة في عام 2010 إلى نسبة 5 في المائة في عام

2011. (الشكل 4). وتدل هذه الزيادة على استمرار قوة الأداء الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط، على حد سواء، مما يعزى إلى مزايا عوامل النمو التي نوقشت في الأجزاء السابقة. وتدل التوقعات على أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المستوردة للنفط سوف يزداد إلى نسبة 4,4 في المائة في عام 2011 بعد بلوغه نسبة 3,8 في المائة في عام 2010، في حين أن من المتوقع أن يصل هذا المعدل في البلدان المصدرة للنفط نسبة 5,4 في المائة، أي أنه سوف يظل تقريباً عند معدله في عام 2010. ومن المتوقع أن يسهم استمرار الاستثمارات في البنية التحتية وفي إنتاج المعادن والتعدين من أجل التصدير في دعم النمو الاقتصادي في بعض البلدان المستوردة للنفط.

65 – وبالنظر إلى المناطق دون الإقليمية، من المنتظر أن تصبح منطقة غرب أفريقيا المنطقة الأسرع نموا في القارة للسنة الثالثة على التوالي، وأن يزيد ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 6,7 في المائة في عام 2011. ويعزى هذا الأداء الاقتصادي القوي – إلى حد كبير – إلى النمو اللافت للنظر في نيجيريا وغانا وليبيريا المتوقع أن يصل إلى أكثر من نسبة 7 في المائة بسبب عوامل شتى. ومن المحتمل أن تشمل عوامل النمو استمرار دينامية القطاع غير النفطي في نيجيريا، والاستغلال التجاري لحقول النفط في غانا، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين في ليبيريا. بيد أن من المحتمل أن يتأثر النمو في منطقة غرب أفريقيا سلباً بالصراع السياسي في كوت ديفوار الذي إندلع عقب الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010.

66 – ومن المتوقع أن تصبح منطقة شرق أفريقيا منطقة نمو رئيسية هامة أخرى في أفريقيا في عام 2011 (6,3 في المائة). ومن المتوقع أن يتجاوز معدلا النمو في الناتج المحلي الإجمالي في إثيوبيا وموزامبيق نسبة 7 في المائة، في حين يتوقع أن يقترب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أوغندا من نسبة 7 في المائة، ثم مناطق شمال أفريقيا ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي حيث من المتوقع أن تزيد معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة 4,8 في المائة، و3,9 في المائة، و3,9 في المائة، على التوالي.

الشكل 4– نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ، 2001–2011

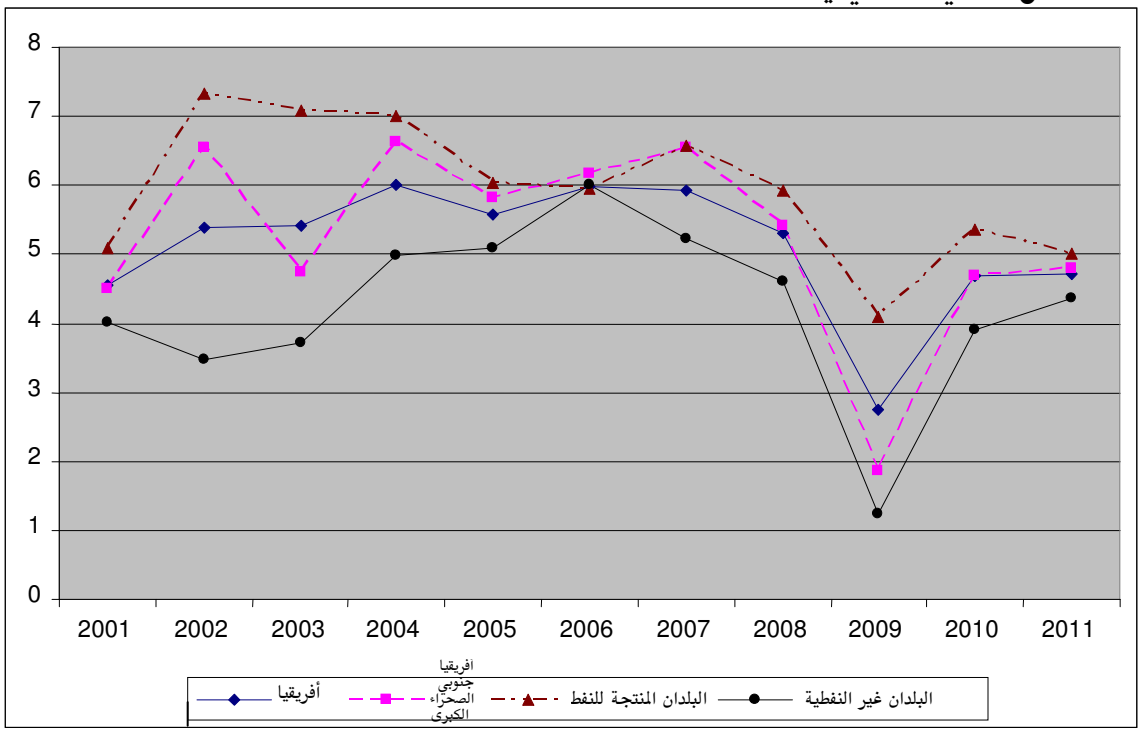

المصدر: حسابات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى قواعد بيانات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2010

67 – ومع أن معدلات النمو المتوقعة تعد أعلى بصورة ملحوظة من المعدلات التي تحققت خلال السنتين الماضيتين، فإنها تظل أقل بصورة طفيفة من المعدلات التي لوحظت قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة. ولا تزال هذه المعدلات أقل أيضاً من المستويات المطلوبة التي تحدث أثرا هاماً للحد من البطالة وتخفيف حدة الفقر في أرجاء القارة.

68 – ومن المتوقع أن يتم النمو الاقتصادي الحالي في سياق تضخم معتدل. ومن المتوقع أن تتقلص الضغوط التضخمية أو أن تظل ثابتة دون تغيير في غالبية البلدان، لأن من المحتمل أن تصبح ضغوط الطلب الخاص معتدلة وأن يقل لجوء عدد من البلدان إلى حساب السحب على المكشوف في المصرف المركزي لتمويل العجز المالي.

69 – وإجمالاً، ستصبح التوقعات الإيجابية لعام 2011 عرضة لعدد كبير من مخاطر الهبوط المحتملة وانعدام اليقين. ويتعلق أحد هذه المخاطر بسرعة النمو وأمده في اقتصادات شركاء أفريقيا الاقتصاديين، ولاسيما الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند، الذي من شأنه أن يؤثر في الطلب على صادرات أفريقيا وأسعارها، ويؤدي ذلك في الوقت نفسه، إلى عودة البلدان الأفريقية مرة أخرى إلى تعميق تخصصها في القطاع الرئيسي. ومن شأن قوة الإنتعاش في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أن تؤثر أيضاً في سرعة نمو الصادرات الأفريقية وإيرادات السياحة والتحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتؤثر من ثم على احتمالات النمو في الأجل القصير.

70 – ونظراً لأنه من المزمع أن تجرى 17 عملية انتخابات رئاسية وبرلمانية في عام 2011، فهناك تخوف آخر من احتمال اندلاع قلاقل سياسية وما يترتب عليها من آثار تدميرية في النشاط الاقتصادي. ومن المحتمل أن تسفر القلاقل و/أو التغييرات السياسية في بعض البلدان مثل تونس ومصر، أيضاً عن آثار مناوئة ملحوظة على النمو في شمال أفريقيا في عام 2011.

71 – ويمكن أن تؤدي الأحوال المناخية المناوئة أيضاً إلى إنخفاض المنتجات الزراعية، وزيادة أسعار الأغذية وتباطؤ النشاط في قطاعات أخرى، وتعوق من ثم النمو الاقتصادي. وتعد أسعار الأغذية ومعدلات البطالة الآخذة في الارتفاع من العوامل التي تهدد الأمن الغذائي فضلاً عن تهديدها للاستقرار الاجتماعي والسياسي في أفريقيا بأسرها.

72 – ومن المحتمل أن تتأثر إمكانيات نمو أفريقيا في الأجل المتوسط بمواقف السياسة المالية. وبصفة خاصة، سوف تسفر القيود المالية السابقة لأوانها والحادة عن تعويق الطلب المحلي وتعرض للخطر فرص توطيد الانتعاش الناشئ. ويتعين إعادة تصميم السياسة المالية بغية تعزيز العمالة والمساعدة في التحول نحو تعزيز البنية التحتية وإيجاد الوظائف فضلاً عن تعزيز التحول الهيكلي من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

73 – وأخيراً، يتعلق أحد المخاطر الأخرى بتوفر التمويل ولاسيما المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالرغم من إنتعاش تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا، إلى حد ما في عام 2010، إلاّ أن من شأن الانتعاش الهش في البلدان المتقدمة النمو واحتمال حدوث حالة من الكساد المزدوج قد يؤديا إلى قدر كبير من الغموض بشأن حجم تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية في المستقبل (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2011) .

سابعاً – الاستنتاجات

74 – شهدت الأنشطة الاقتصادية في الاقتصادات الأفريقية إنتعاشاً قوياً في عام 2010. ومن المتوقع أن يستمر زخم هذا النمو، بفضل الإتجاه التصاعدي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011. وتعزى النهضة الاقتصادية الجارية حالياً بصورة جزئية إلى استمرار المواقف المالية والنقدية الداعمة. ولقد ساعد الإنفاق العام القوي بصورة نسبية في النمو الاقتصادي ولكنه أدى إلى زيادة العجز المالي. وأدى أيضاً إلى إضعاف الموقف الخارجي، ولكن بدرجة طفيفة فقط.

75 – واتسم الإنفاق العام بالقوة وحدث عجز مالي وعجز في الحساب الجاري في الوقت الذي شعرت فيه الحكومات الأفريقية بحاجة ماسة إلى تخفيف حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الأزمة العالمية. ولقد أبرزت الأزمة بوضوح الحاجة إلى وضع المزيد من السياسات الفعالة من أجل تحقيق التحول الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق الأمن الغذائي، وتخفيف حدة الفقر في القارة. وإضافة إلى السياسات المالية والنقدية المتوسطة الأجل المكافحة للدورات الاقتصادية، لا بد من أن تشمل تلك السياسات حوافز من أجل الاستثمار في قطاعات غير قطاعات السلع الأساسية والتي من شأنها أن تعزز التحول الاقتصادي وأن توجد الوظائف بصورة دينامية.

76 – إن الحاجة إلى وضع هذه السياسات تفسر بصورة جزئية عودة الاهتمام في السنوات الأخيرة بتخطيط التنمية وبدور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. ويتعين أن تؤدي الدولة دوراً أكبر في التنمية الإستراتيجية، ينطوي ليس فحسب على بناء وتعزيز القدرات المنتجة من خلال إزالة العوامل المعوقة للنمو، بما في ذلك إزالة العقبات في البنية التحتية والتصدي لمعوقات التحول الاقتصادي، بل أيضاً تقديم خدمات عامة بصورة فعالة بغية ضمان تحقيق الأهداف الإجتماعية.

77 – وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الاجتماعية الأخرى، يتعين أن تتبع البلدان الأفريقية السبل الكفيلة بترجمة النمو الاقتصادي إلى إجراءات تؤدي إلى إيجاد قدر ملموس من فرص العمل وتحقق التنمية الاجتماعية. وبالمستطاع تحقيق ذلك بتنفيذ إجراءات شتى واسعة النطاق. وينبغي أن تشمل هذه الإجراءات الجهود الرامية إلى توحيد أهداف التنمية الاجتماعية في استراتيجيات وطنية للنمو والتنمية مع توفير مخصصات كافية في الميزانية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز قطاع خاص نشط، ومشاركة منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية في الجهود المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، وتحسين القدرة الوطنية على رصد الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الاجتماعية الأخرى ، وإعداد تقارير عنها، بما في ذلك تعزيز الأنظمة الوطنية للإحصاءات. ولابد أن ينصب تركيز البلدان الأفريقية على مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تظهر بصفة خاصة مواطن تخلفها. وينبغي أن يكون أول بند في هذه القائمة هو بند القضاء على الفقر المدقع.

المراجع

صندوق النقد الدولي، 2010 أ. آفاق الاقتصاد العالمي ، واشنطون دي سي، تشرين الأول/ أكتوبر.

صندوق النقد الدولي، 2010 ب. قاعدة بيانات آنية للإحصاءات المالية الدولية، تشرين الأول/ أكتوبر.

تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة، نيويورك.

تقرير عالمي عن وباء الإيدز، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز ، جنيف.

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، 2010، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2010، نيويورك.

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، 2011، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، 2011، نيويورك.

UNECA, 2010. Equal Access to Basic Services in African LDCs: The Need for Coherent, Inclusive and Effective Policy Frameworks (forthcoming). A Policy Research Report. UNECA. Addis Ababa, Ethiopia.

UNECA, 2010a Africa Social development Report, Addis Ababa, Ethiopia

UNECA and AUC, 2010. The Economic Report on Africa: Promoting high-level sustainable growth to reduce unemployment in Africa. UNECA, Addis Ababa, Ethiopia.

مقياس السياحة العالمي ، تشرين الأول/ أكتوبر 2010. www.unwto.org/pu .